

مؤشر ثقة المستهلك

نشرة ربع سنوية

المؤشر العام لثقة المستهلك ٧٨,٨

مؤشرات توقعات المستهلك ٨٧,٩

مؤشر الأوضاع الاقتصادية الحالية ٦١,١

مؤشر مستوى دخل الأسرة ٨٦,٧

الربع الرابع - ديسمبر ٢٠١٦

مقدمة

مؤشر ثقة المستهلك (Index of Consumer Sentiment) من المؤشرات الهامة لأداء النشاط الاقتصادي، ويهدف إلى قياس مدى رضا المواطن عن الأوضاع الاقتصادية الحالية (مثل: التضخم، وفرض العمل، وسبل الاستثمار، وحالة السياسات الاقتصادية، وتكاليف المعيشة... الخ) وكذلك مدى التفاؤل بخصوص تطور تلك الأوضاع في الأجل القصير (مدة عام).

وترجع أهمية مؤشر ثقة المستهلك إلى دور سلوك المستهلك – المبنى على توقعاته – من ناحية الإنفاق بأوجهه المختلفة في تحديد حجم واتجاه حركة الأسواق ومدى رواجهها. فعندما يتجه المواطنون إلى إنفاق المزيد من الأموال فإن هذا يعني زيادة الطلب على السلع والخدمات المختلفة وهو ما يدفع إلى زيادة حجم/ عدد الوحدات الإنتاجية لمقابلة ذلك الطلب وهو ما يزيد من حالة الانتعاش الاقتصادي في المجتمع، ويحدث العكس عندما يقل الاتجاه العام للإنفاق من جانب المستهلكين حيث يؤدي إلى الانكماش الاقتصادي. وبذلك يقدم مؤشر ثقة المستهلك رؤية مستقبلية للاتجاه الذي يسير فيه النمو الاقتصادي، وتتعاطم أهمية المؤشر عندما يتم حسابه ومتابعة تغيره بشكل دوري.

ويتم حساب مؤشر ثقة المستهلك في سلطنة عُمان باتباع نفس المنهجية المستخدمة لحساب المؤشر والتي تم تطويرها بمركز بحوث المسوح بجامعة ميتشيجن بالولايات المتحدة الأمريكية (Survey Center, University of Michigan, USA Research)، وهي المنهجية المستخدمة في الكثير من دول العالم مما يوفر إمكانية المقارنة الدولية لقيم المؤشر. ويتم حساب المؤشر العام لثقة المستهلك وفقاً لهذه المنهجية كمتوسط حسابي بسيط لثلاثة مؤشرات فرعية هي :

- مؤشر الأوضاع الاقتصادية الحالية
- مؤشر مستوى دخل الأسرة
- مؤشر توقعات المستهلك

وبداية من الربع الأول من ٢٠١٥، يتم حساب مؤشر ثقة المستهلك (وكذلك المؤشرات الفرعية) كرقم إلى الربع الأخير من ٢٠١٤، فكما زادت قيمة المؤشر عن ١٠٠ نقطة دل ذلك على تحسن قياسي منسوبا قيم المؤشر عن الفترة المرجعية وزيادة مستوى التفاؤل بخصوص الأوضاع الاقتصادية، ويحدث العكس عند انخفاض المؤشر عن ١٠٠، بينما ثبات قيمة المؤشر عند ١٠٠ يعني الحياد، أو عدم حدوث تغيير عن الفترة المرجعية، وقد تم اختيار الربع الأخير من ٢٠١٤ ليكون فترة الأساس بسبب اتجاه المؤشرات إلى الاستقرار ا لتلافي أثر توحيد رواتب موظفي القطاع المدني النسبي فيه مقارنة بالفترات السابقة من العام، وأيضاً (الذي بدأ العمل به منذ أول يناير ٢٠١٤) على قيم المؤشرات.

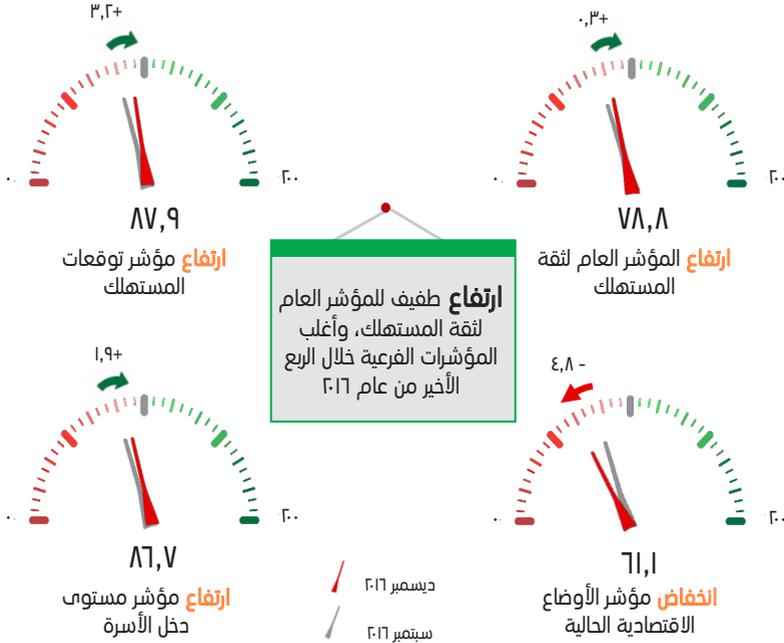
مستوى الحياد



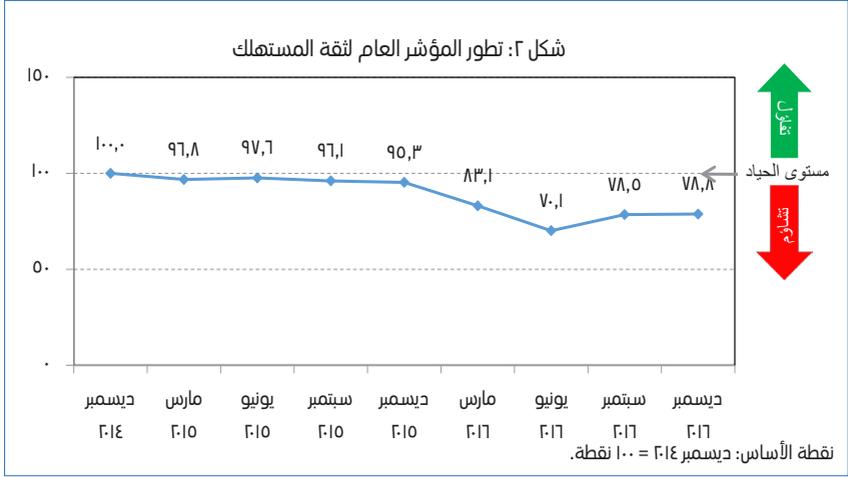
ا يتم عرض المنهجية بالملحق الفني في نهاية النشرة

المؤشر العام والمؤشرات الفرعية

شكل ١ : المؤشر العام لثقة المستهلك والمؤشرات الفرعية
الربع الرابع - ديسمبر ٢٠١٦



- ارتفع المؤشر العام لثقة المستهلك في الربع الأخير من عام ٢٠١٦ بشكل طفيف (٠,٣ نقطة) عن الربع السابق، حيث سجل المؤشر ٧٨,٨ نقطة، مقابل ٧٨,٥ نقطة في الربع الثالث من نفس العام.
- ارتفع كذلك مؤشر توقعات المستهلك خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٦ ليسجل ٨٧,٩ نقطة مقابل ٨٤,٧ نقطة في الربع الثالث (بارتفاع ٣,٢ نقطة)، ويشير ذلك إلى زيادة مستوى التفاؤل بخصوص الأوضاع الاقتصادية المستقبلية بين الربيعين.
- بلغ مؤشر الأوضاع الاقتصادية الحالية ٦١,١ نقطة في الربع الأخير من عام ٢٠١٦ مقابل ٦٥,٩ نقطة في الربع الثالث، بانخفاض قدره ٤,٨ نقطة، وبذلك يعتبر مؤشر الأوضاع الاقتصادية الحالية هو المؤشر الفرعي الوحيد الذي انخفض بين الربيعين.
- ارتفع مؤشر مستوى دخل الأسرة أيضاً خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٦، حيث بلغت قيمته ٨٦,٧ نقطة مقابل ٨٤,٨ نقطة في الربع الثالث من نفس العام (بارتفاع قدره ١,٩ نقطة).



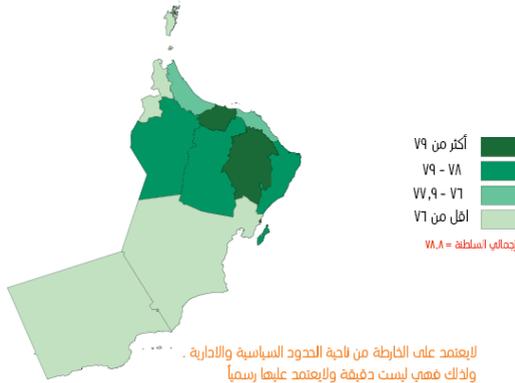
البيانات في المؤشر العام لثقة المستهلك

حسب المحافظة :

أعلى قيمة لمؤشر ثقة المستهلك توجد في محافظة جنوب الباطنة، وأدناها في ظفار.

- بلغت أعلى قيم مؤشر ثقة المستهلك في محافظة جنوب الباطنة، حيث بلغ المؤشر ٨٦,٤ نقطة، بينما سجلت أدنى قيم للمؤشر في محافظة ظفار، وبلغت ٧٢,١ نقطة. وقد تم حساب مؤشر واحد للمحافظات الثلاث مسندم والبريمي والوسطى مجتمعة وذلك لصغر حجم العينة بكل منها.

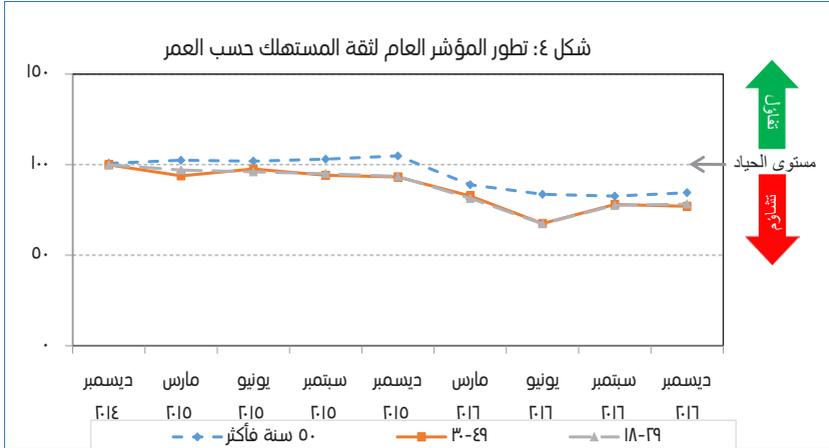
شكل ٣ : المؤشر العام لثقة المستهلك حسب المحافظة
الربع الرابع - ديسمبر ٢٠١٦



حسب العمر :

ارتفاع مؤشر ثقة المستهلك بين الأفراد أقل من ٣٠ سنة والأفراد في الفئة العمرية (٥٠- سنة فأكثر) وانخفاضه في الفئة (٣٠-٤٩) سنة

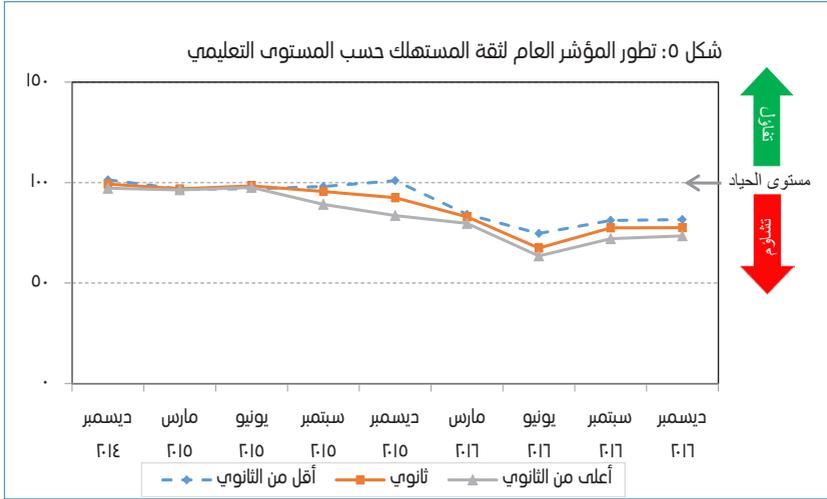
- ارتفع المؤشر العام لثقة المستهلك بين الأفراد في الفئتين العمريتين (١٨-٢٩) سنة و (٥٠ سنة فأكثر)، وكان الارتفاع الأكبر بين الأفراد في الفئة العمرية الأخيرة، حيث وصلت قيمة المؤشر لهم إلى ٨٤,٥ نقطة (بارتفاع ١,٩ نقطة عن الربع الثالث من نفس العام)، في حين بلغت قيمة المؤشر ٧٨,٢ نقطة للفئة العمرية (١٨-٢٩) سنة (بارتفاع ٠,٧ نقطة عن الربع السابق).
- في المقابل، انخفض المؤشر العام لثقة المستهلك في الربع الأخير من عام ٢٠١٦ بين الأفراد في الفئة العمرية (٣٠-٤٩) سنة بمقدار نقطة واحدة ليصل إلى ٧٧ نقطة مقابل ٧٨ نقطة في الربع السابق من نفس العام.



حسب المستوى التعليمي :

ارتفاع مؤشر ثقة المستهلك بين الحاصلين على تعليم أعلى من الثانوي

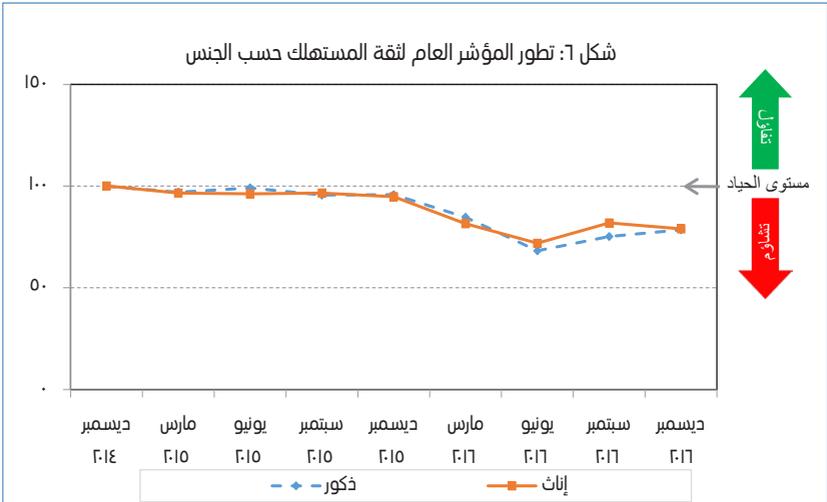
- ارتفع المؤشر العام لثقة المستهلك بدرجات متفاوتة بين الأفراد من جميع المستويات التعليمية في الربع الأخير من عام ٢٠١٦، وكان الارتفاع الأكبر بين الأفراد الحاصلين على تعليم أعلى من الثانوي، حيث وصلت قيمة المؤشر لهم إلى ٧٣,٥ نقطة (بارتفاع ١,٤ نقطة عن الربع السابق).
- كذلك ارتفع المؤشر العام لثقة المستهلك بين الأفراد الحاصلين على تعليم أقل من الثانوي بمقدار ٠,٤ نقطة ليصل إلى ٨١,٦ نقطة، وارتفع المؤشر قليلاً بين الأفراد الحاصلين على تعليم ثانوي بمقدار ٠,١ نقطة ليصل إلى ٧٧,٦ نقطة في الربع الأخير من عام ٢٠١٦.



حسب الجنس :

ارتفاع مؤشر ثقة المستهلك بين الذكور وانخفاضه بين الإناث.

- ارتفع المؤشر العام لثقة المستهلك في الربع الأخير من عام ٢٠١٦ بين الذكور بمقدار ٣,٣ نقطة ليصل إلى ٧,٥ نقطة (مقابل ٧٥,٢ نقطة في الربع الثالث من نفس العام)، في المقابل انخفض المؤشر بين الإناث بمقدار ٢,٩ نقطة ليصل إلى ٧٩ نقطة (مقابل ٨١,٩ نقطة في الربع السابق من نفس العام).

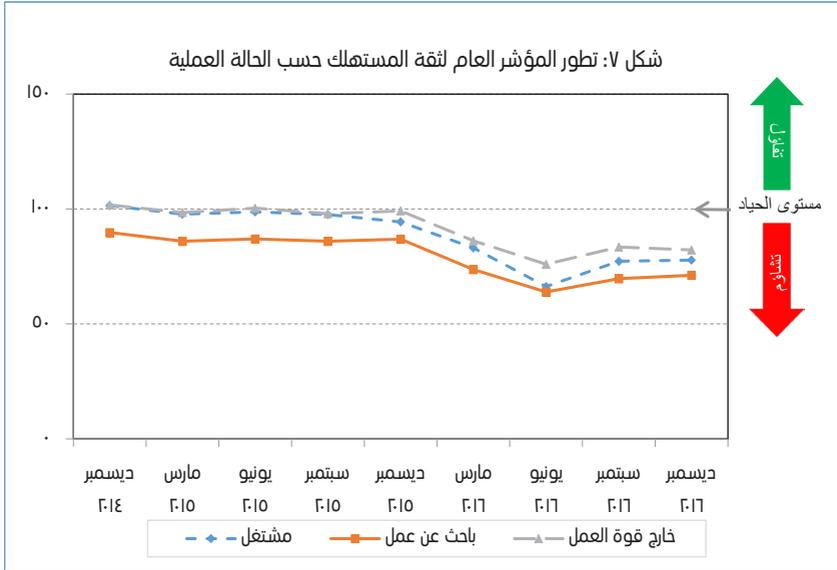


حسب الحالة العملية :

ارتفاع مؤشر ثقة المستهلك
بين الباحثين عن عمل بشكل أكبر
من المشتغلين.

ارتفع المؤشر العام لثقة المستهلك بين الباحثين عن عمل والمشتغلين في الربع الأخير من عام ٢٠١٦، وكان الارتفاع الأكبر بين الباحثين عن عمل حيث وصلت قيمة المؤشر لهم إلى ٧١,٢ نقطة (بارتفاع ١,٥ نقطة عن الربع الثالث من نفس العام)، بينما ارتفع المؤشر بين المشتغلين إلى ٧٧,٨ نقطة (بارتفاع ٠,٥ نقطة فقط عن الربع السابق).

في المقابل انخفض المؤشر العام لثقة المستهلك قليلاً بين الأفراد من خارج قوة العمل^٢ بمقدار ١,٣ نقطة ليصل إلى ٨٢,٣ نقطة (مقابل ٨٣,٥ نقطة في الربع السابق).



٢- تشمل هذه الفئة ربات البيوت والطلاب المتفرغين والمتقاعدین والعاجزين عن العمل أو الزاهدين وغير الراغبين فيه .

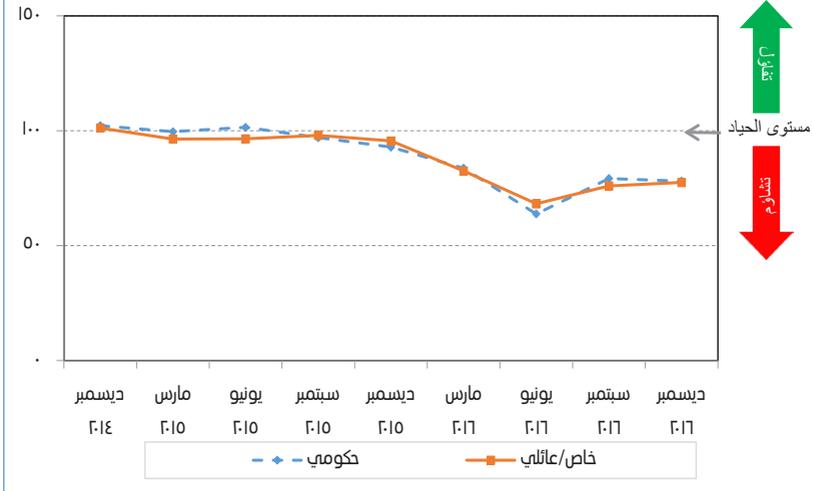
حسب قطاع العمل :

ارتفاع مؤشر ثقة المستهلك بين المشتغلين بالقطاع الخاص/العائلي، وانخفاضه قليلاً بين المشتغلين بالقطاع الحكومي.

ارتفع المؤشر العام لثقة المستهلك في الربع الأخير من عام ٢٠١٦ بين المشتغلين بالقطاع الخاص/العائلي، حيث ارتفع المؤشر بمقدار ١,٥ نقطة ليصل إلى ٧٧,٥ نقطة مقابل ٧٦ نقطة في الربع الثالث من نفس العام.

في المقابل انخفض المؤشر العام لثقة المستهلك بمقدار ١,١ نقطة بين المشتغلين بالقطاع الحكومي (وإن كان ما يزال أعلى من القطاع الخاص/العائلي) ليصل إلى ٧٨,١ نقطة مقابل ٧٩,٢ نقطة في الربع الثالث من نفس العام.

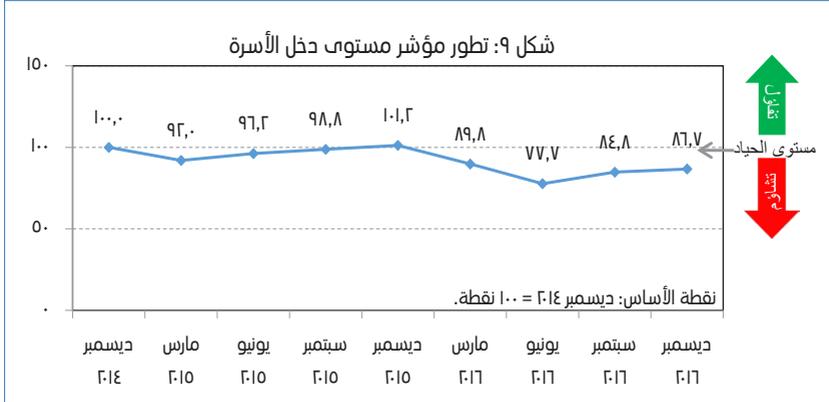
شكل ٨: تطور المؤشر العام لثقة المستهلك حسب قطاع العمل



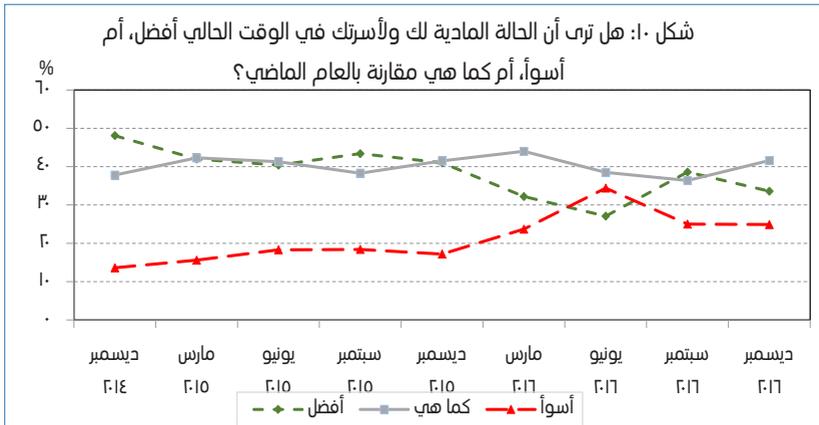
المؤشرات الفرعية

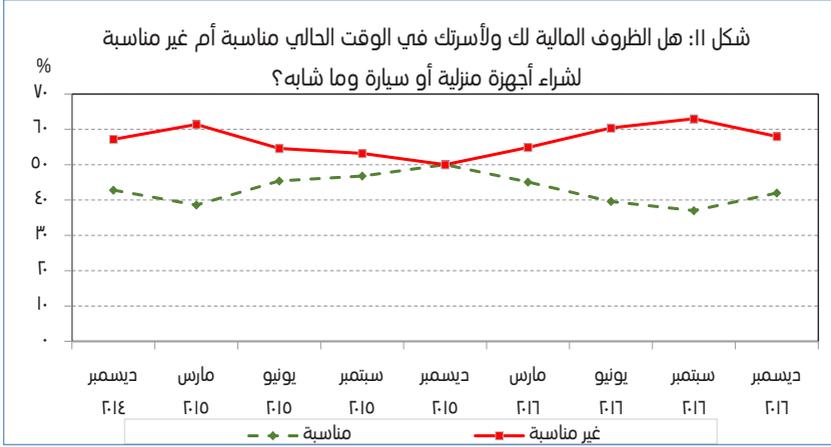
مؤشر مستوى دخل الأسرة :

- كما هو مبين في شكل (٩)، ارتفع مؤشر مستوى دخل الأسرة للمرة الثانية على التوالي منذ يونيو ٢٠١٦، حيث وصلت قيمة المؤشر إلى ٨٦,٧ نقطة مقابل ٨٤,٨ نقطة في الربع الثالث من نفس العام. ويعتمد المؤشر في حسابه على السؤالين الموضحين في الشكلين ١٠ و ١١.



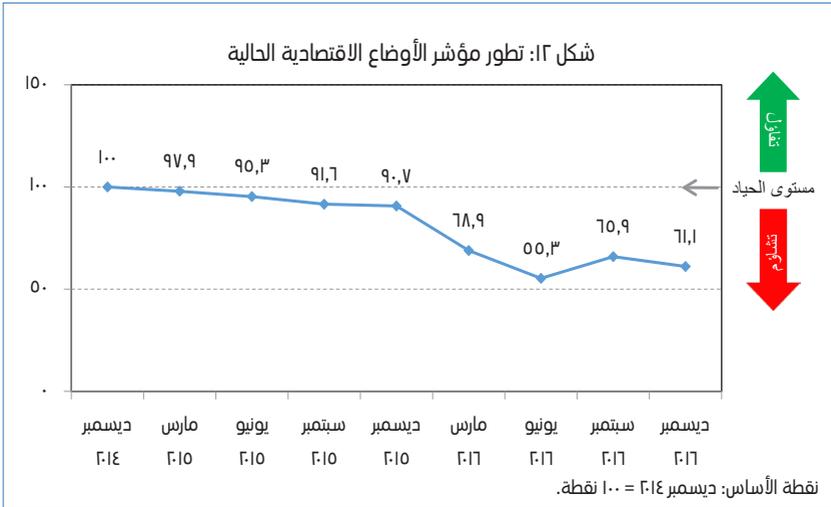
- ثلث المواطنين تقريباً (٣٤%) يعتقدون أن الحالة المادية لأسرهم أفضل من العام الماضي في الربع الأخير من عام ٢٠١٦ (مقابل ٣٩% في الربع السابق)، بينما ذكر ربع المواطنين أن الحالة المادية لأسرهم أسوأ من العام الماضي (وهي نفس النسبة في الربع السابق)، كذلك ذكر ٤٢% من المواطنين أن حالتهم المادية كما هي لم تتغير (وهي نفس النسبة في الربع السابق).
- ٤٢% من المواطنين ذكروا أن الظروف المالية لأسرهم في الربع الأخير من عام ٢٠١٦ مناسبة لشراء السلع عالية الثمن مثل الأجهزة المنزلية أو السيارة أو ما شابه (مقابل ٣٧% في الربع السابق)، بينما ذكر ٥٨% من المواطنين أن الظروف المالية لأسرهم لا تسمح بذلك.



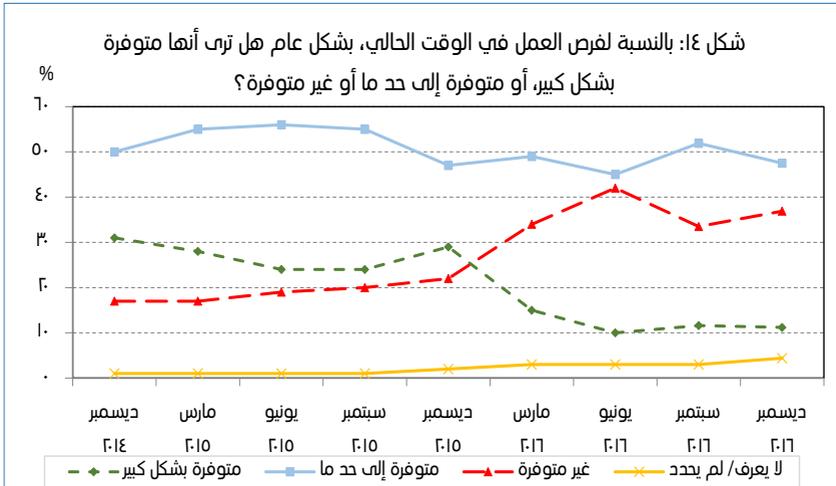
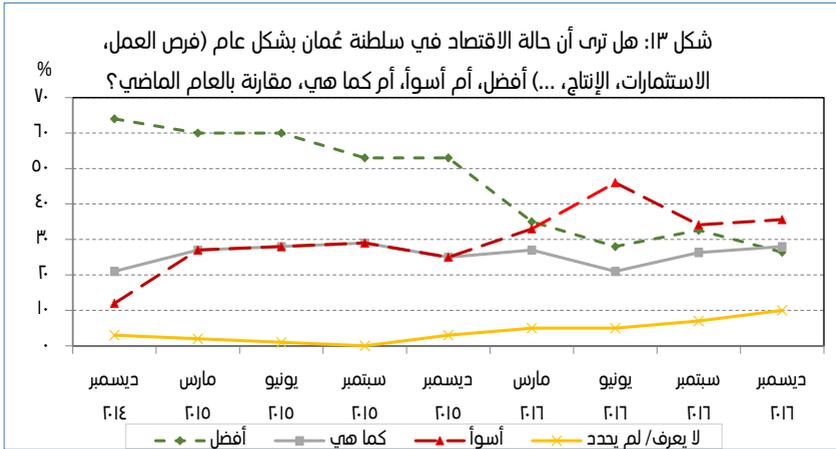


مؤشر الأوضاع الاقتصادية الحالية :

- كما هو موضح في شكل (١٢)، انخفض مؤشر الأوضاع الاقتصادية الحالية خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٦ ليصل إلى ٦١,١ نقطة، بانخفاض قدره ٤,٨ نقطة عن الربع السابق من نفس العام. ويعتمد المؤشر في حسابه على السؤالين الموضحين في الشكلين ١٣ و ١٤.

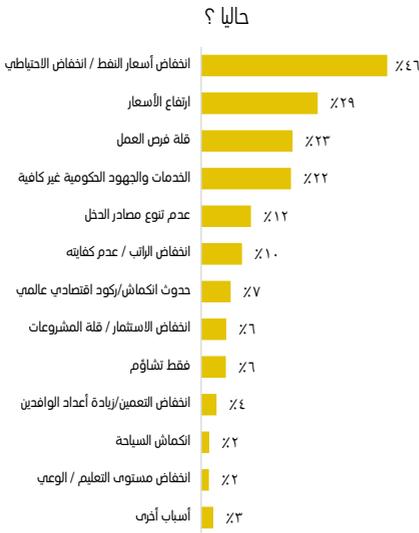


- كما هو موضح في شكل (١٣)، يعتقد أكثر من ربع العُمانيين (٣٦%) أن الأوضاع الاقتصادية بشكل عام في الربع الأخير من عام ٢٠١٦ أفضل من العام الماضي (مقابل ٣٣% في الربع السابق)، بينما يعتقد ٣٦% منهم أن الأوضاع الاقتصادية أسوأ من العام الماضي (مقابل ٣٤% في الربع السابق)، وذكر ٢٨% أن الأوضاع لم تتغير.
- يعتقد ١١% من العُمانيين أن فرص العمل متوفرة بشكل كبير، بينما يعتقد ٤٨% أنها متوفرة إلى حد ما في الربع الأخير من عام ٢٠١٦، وفي المقابل يرى ٣٧% أن فرص العمل غير متوفرة (مقابل ٣٤% في الربع السابق من نفس العام).

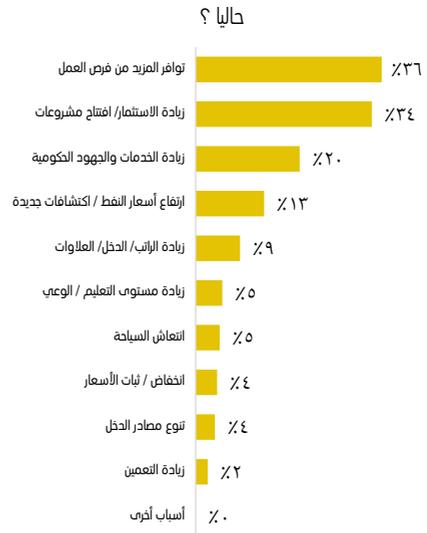


- كما هو مبين في شكل (١٥)، بالنسبة للمواطنين الذين ذكروا أن الأوضاع الاقتصادية الحالية في الربع الأخير من عام ٢٠١٦ أفضل من العام الماضي، كانت أهم ثلاثة أسباب لذلك الاعتقاد هي: توافر المزيد من فرص العمل (٣٦%)، وزيادة الاستثمار وافتتاح مشروعات جديدة (٣٤%)، وزيادة الخدمات والجهود الحكومية (٢٠%)، وهي نفس الأسباب الرئيسية التي ذكرت في الربع السابق مع اختلافات في النسب.
- أما المواطنون الذي ذكروا أن الأوضاع الاقتصادية الحالية في الربع الأخير من عام ٢٠١٦ أسوأ من العام الماضي، فقد كانت أهم الأسباب لذلك، في رأيهم، هي: انخفاض أسعار النفط (٤٦%)، وارتفاع الأسعار (٢٩%)، بالإضافة إلى قلة فرص العمل (٢٣%).

شكل ١٦: لماذا ترى أن الاقتصاد العُماني أسوأ؟



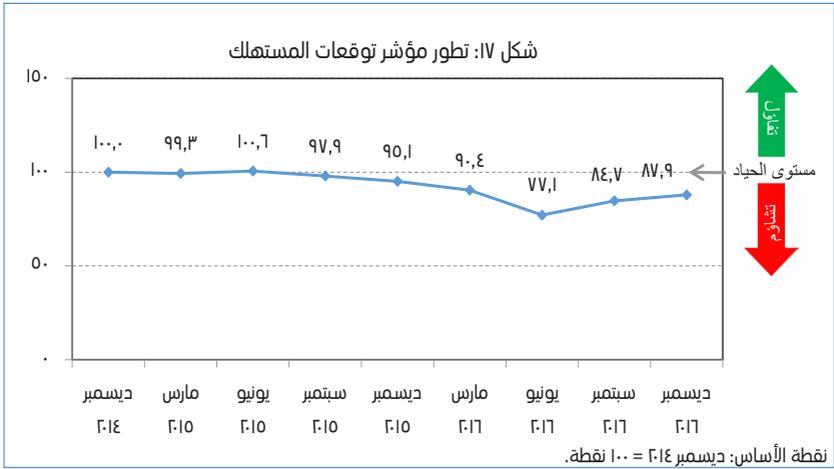
شكل ١٥: لماذا ترى أن الاقتصاد العُماني أفضل؟



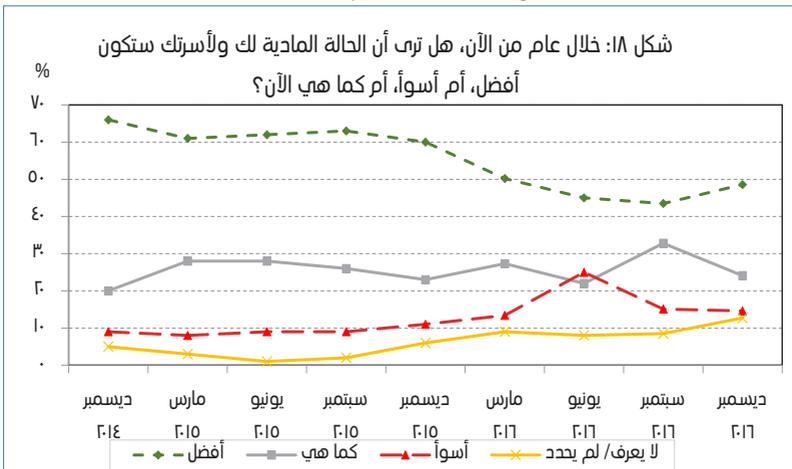
مجموع النسب في الشكلين ١٥ و ١٦ يمكن أن يتعدى ١٠٠% بسبب السماح بتعدد الإجابات في هذين السؤالين.

مؤشر توقعات المستهلك :

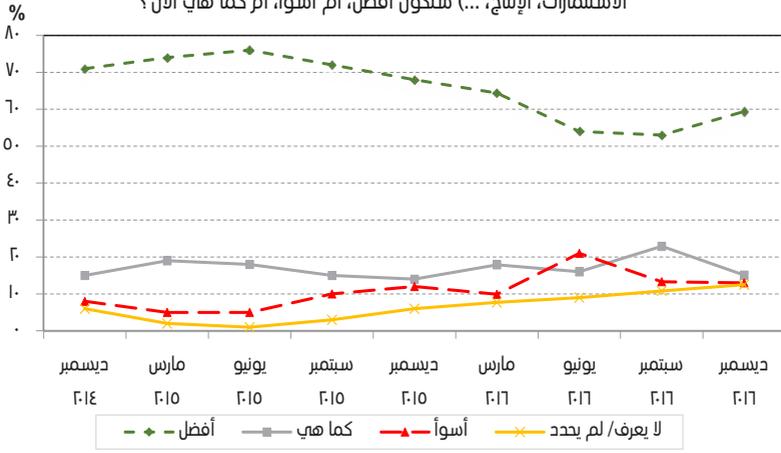
- يوضح شكل (١٧) ارتفاع مؤشر توقعات المستهلك (للمرة الثانية على التوالي منذ يونيو ٢٠١٦) في الربع الأخير من عام ٢٠١٦ ليسجل ٨٧,٩ نقطة، بارتفاع ٣,٢ نقطة عن الربع الثالث من نفس العام، ويعتمد مؤشر توقعات المستهلك في حسابه على ثلاثة أسئلة موضحة في الأشكال من ١٨ إلى ٢٠.



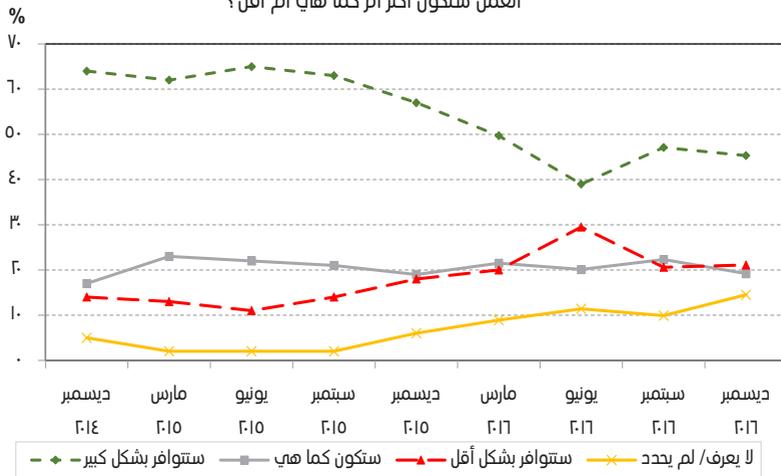
- يعتقد ٤٩% من العمانيين أن الحالة المادية لهم ولأسرهم ستتحسن خلال العام القادم بإذن الله تعالى، وذلك في الربع الأخير من عام ٢٠١٦ (مقابل ٤٤% في الربع الثالث من نفس العام)، وفي المقابل يعتقد ١٥% من المواطنين بأن حالتهم المادية ستكون أسوأ (وهي نفس النسبة في الربع السابق).
- أعرب ثلاثة من كل خمسة من العمانيين تقريباً (٥٩%) عن تفاؤلهم بتحسن الأوضاع الاقتصادية في السلطنة بشكل عام خلال العام القادم، وذلك في الربع الأخير من عام ٢٠١٦، بارتفاع ست نقاط مئوية عن الربع السابق.
- كذلك يعتقد ٤٥% من المواطنين في الربع الأخير من عام ٢٠١٦ أن فرص العمل ستكون متوفرة بشكل أكبر (مقابل ٤٧% في الربع الثالث من نفس العام).



شكل ١٩: خلال عام من الآن، هل ترى أن الأوضاع الاقتصادية بشكل عام (فرص العمل، الاستثمارات، الإنتاج، ...) ستكون أفضل، أم أسوأ، أم كما هي الآن؟



شكل ٢٠: خلال العام القادم مقارنة بالوضع الحالي، وبشكل عام، هل ترى أن فرص العمل ستكون أكثر أم كما هي أم أقل؟



الملحق الفني: المنهجية

بلغ حجم عينة الاستطلاع ١٥٠١ مواطناً عُمانياً من المقيمين في السلطنة في فئة العمر ١٨ سنة فأكثر شملت جميع محافظات السلطنة.

• تم جمع البيانات عن طريق المقابلات عبر الهاتف وفق استبيان إلكتروني (Computer Assisted Telephone Interviewing, CATI) خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٢ ديسمبر ٢٠١٦م.

• مؤشر مستوى دخل الأسرة. تم حسابه بناء على سؤالين:

١. هل ترى أن الحالة المادية لك ولأسرتك في الوقت الحالي أفضل، أم أسوأ، أم كما هي، مقارنة بالعام الماضي ؟

٢. هل الظروف المالية لك ولأسرتك في الوقت الحالي مناسبة أم غير مناسبة لشراء أجهزة منزلية أو سيارة وما شابه ؟

• مؤشر الأوضاع الاقتصادية الحالية: تم حسابه بناء على سؤالين:

١. هل ترى أن حالة الاقتصاد في سلطنة عُمان بشكل عام (فرص العمل، الاستثمارات، الإنتاج، الظروف المعيشية) أفضل، أم أسوأ، أم كما هي مقارنة بالعام الماضي ؟

٢. بالنسبة لفرص العمل في الوقت الحالي، بشكل عام هل ترى أنها متوفرة بشكل كبير، أو متوفرة إلى حد ما أو غير متوفرة ؟

• مؤشر توقعات المستهلك: تم حسابه بناء على ثلاثة أسئلة:

١. خلال عام من الآن، هل ترى أن الحالة المادية لك ولأسرتك ستكون أفضل، أم أسوأ، أم كما هي الآن ؟

٢. خلال عام من الآن، هل ترى أن الأوضاع الاقتصادية بشكل عام (فرص العمل، الاستثمارات، الإنتاج، الظروف المعيشية) ستكون أفضل، أم أسوأ، أم كما هي الآن ؟

٣. خلال العام القادم مقارنة بالوضع الحالي، وبشكل عام، هل ترى أن فرص العمل ستكون أكثر أم كما هي أم أقل ؟

• حساب مؤشر كل سؤال : لكل سؤال داخل مجموعات الأسئلة الثلاث السابقة، تم حساب نسبيته

الإجابات المتفائلة والمتشائمة إلى إجمالي الإجابات بعد استبعاد الإجابات غير المحددة، ثم حساب

الفرق بين النسبتين وإضافة ١٠٠ نقطة إلى هذا الفرق. وبذلك يتراوح مؤشر كل سؤال بين صفر (عندما

تكون كل الإجابات متشائمة)، و ٢٠٠ (عندما تكون كل الإجابات متفائلة) . ويُأخذ مؤشر السؤال القيمة

١٠٠ (مستوى الحياد) عندما تتساوى الإجابات المتشائمة والمتفائلة.

- **حساب المؤشرات الفرعية :** تم حساب كل مؤشر فرعي كمتوسط حسابي بسيط لمؤشرات الأسئلة الداخلة في حسابه، ثم تنسيب المؤشر إلى قيمته المرجعية (الربع الأخير من عام ٢٠١٤)، وذلك بقسمة المؤشر على قيمته في الفترة المرجعية ثم الضرب في ١٠٠، وقد تم اختيار الربع الأخير من ٢٠١٤ ليكون فترة الأساس لاتجاه المؤشرات إلى الاستقرار النسبي فيه مقارنة بالفترات السابقة من العام، وأيضاً لتلافي أثر توحيد رواتب موظفي القطاع المدني (الذي بدأ العمل به منذ أول يناير ٢٠١٤) على قيم المؤشرات.
- **حساب المؤشر العام لثقة المستهلك :** تم حساب المؤشر العام لثقة المستهلك كمتوسط حسابي بسيط للمؤشرات الفرعية الثلاثة، ثم تنسيب المؤشر إلى قيمته في الفترة المرجعية (الربع الأخير من عام ٢٠١٤)، وذلك بقسمة المؤشر على قيمته في الفترة المرجعية ثم الضرب في ١٠٠ .



     @NCSIOman  +968 9145 9145
 80076274  www.ncsi.gov.om